وهذا هو المعتمد ويشترط في ساكن الخيام مجاوزة المحلة بكسر الميم اسم
لبيوت مجتمعة كدور البلد وضابط المحلة الواحدة ان يجمعهم نادٍ واحد ويستعير
بعضهم من بعض والغنم المجتمعة فيها والمتفرقة بمنزلة النازل في البلد
ويشترط مع مجاوزة المحلة مجاوزة مرافقها كمطرح الرماد والنادي ومناخ
الصبيان ومعاطن الابل ومرتكض الخيل وكالمقبرة جعلوا هذه الاشياء من جملة
المحلة بخلاف البلد والقرية قاله السبكي وبقي على المصنف من شروط القصر ثلاثة
تقدم الوعد بها احدها ان يكون في رباعية فلا قصر في صيح ومغرب ثانيها
ان يكون في حاضرة او فايتة سفراً ولو سفراً اخر فلا قصر في فايتة حضراً انتهى
العلة بجوازه فلو جمعه فقصر لم يصح لتلاعبه ومن اراد الجمع غير المتيمة بين
الظهر والعصر والمغرب والعشا تقدم ما في وقت الاولى اي وهي الظهر او المغرب فله
ثلاثة شروط اما المتيمة فليس لها هذا الجمع احدها ان يبدأ بالاولى لانه اما فوري والمعفى
ان الثانية تابعة فلا تتقدم على متبوعها وثانيها ان ينوي الجمع قبل فراغه منها
اي الاولى ولو مع تسليمتها الاولى وثالثها ان يوالي بينهما فيضر الفصل الطويل
ولو سهواً على الاصح بفعل راتبة او غيرها ولا يضر فصل يسير عرفاً كلمة او لمعتين
او تيمم اي مع الطلب الخفيف الا ان تمثيله الكلمتين مشعر بانه يضر ما زاد
عليها لكن الارجح ان الرجوع في الفصل الى العادة فلا يضر فصل بطلب تراب
وتيمم وان اخر الاولى الى وقت الثانية لكونه سايراً وقت الاولى انجب هذه
الشروط الثلاثة وانما يجب لو قصد عصاداً تاخيرها بنية الجمع في وقت يسع جميعها
على الراجح فلو اخر بغير نية حتى خرج الوقت او ضاق بحيث لم يبق منه
ما تكون الصلاة فيه اداء وصارت الاولى قضاء جملة شروط وجوب
صلاة الجمعة بتثليث الميم التي هي فرض عين بالكتاب والسنة والاجماع خمسة
الاول ان يكون مكلفاً فلا جمعة على صبي ومجنون ومغمى عليه لعدم تكليفهم
وتلزم السكران وان لم يكن مكلفاً ويجب عليه قضاؤها اي ظهر الغير ها اذ لا يتصور
قضاؤها جمعة الثاني ان يكون حراً فلا جمعة على عبد ومبعض ومكاتب ومتبعض
الثالث ان يكون ذكراً فلا جمعة على امرأة اجماعاً او على خنثى لاحتمال انوثته

الرابع

الرابع ان يكون ذكراً مقيماً فلا جمعة على مسافر سفراً مباحاً ولو قصيراً غير
قاصد قرية يبلغها اذا البلد فان قصدها لزمته الجمعة وان تم العدد بغيره
لكن يستحب لها ابي المسافر والعبد والصبي ان امكنهم حضورها الخامس ان يكون
صحيح البدن فلا جمعة على مريض وان فاتت لنقصان العدد ومن لا تجب عليه الجمعة
ممن ذكر لا تنعقد به الجمعة الا المريض فقط لانه من قسم من لا تلزمه وتصح
منه وتنعقد به وشرايط صحة الجمعة ستة الاول وقتها وقت الظهر فيشترط
بها وهو باق بحيث يسعها جميعها فلو ضاق عنها بان لم يبق منه ما لا يسع
خطبتين وركعتين احرم القوم بالظهر ولو شكوا في خروج الوقت بعد احرامهم
اتموها جمعة وان كان ما نعاً من انعقادها الثاني ان تكون اقامتها في ابنية
اي مبانٍ مجتمعة بالعرف يستوطنها العدد كسوا كانت من حجر او طين او خشب
من بلد او قرية واعتبار اجتماعها وهو ما نص عليه في الام ونقله عنه
في الوسيط ولذا قال في المجموع فان كانت الابنية متفرقة لم تنعقد الجمعة فيها
بلا خلاف لانها لا تعد قرية ويرجع في الاجتماع والتفرق الى العرف وكالابنية
الاسراب المتخذة وطناً لهم يستثنى من اعتبار الابنية ما لو خربت البلد
او احترقت فاقاموا على عمارتها فلهم اقامتها فيها سواء كانوا في مضال
ام لا لانها محل الاستيطان بخلاف ما لو اراد وا ابتداءها ولا تشترط اقامتها
في مسجد ولكن يجوز في فضاء معدود من خطة البلد فاما الموضع الخارج
عن خطتها الذي يترخص منه المسافر فلا يجوز اقامتها فيه وان طال اقطاعه
عن العمران الثالث ان تكون في جماعة فلا تصح فرادى ولا يعتبر حضور
السلطان ولا اذنه فيها ولا تقدم احرام الكاملين على احرام الناقصين
خلافاً للقاضي ومن تبعه الرابع ان تقام في الامن باربعين نفساً رجالاً
وقوله نفساً زيادة ايضاح فلا تنعقد بدونهم وذلك لخبر اسعد بن زرارة
انه اقام اول جمعة بالمدينة قبل تقدم النبي صلى الله عليه وسلم بهم العدد
واما خبر انفضاضهم عنه صلى الله عليه وسلم ولم يبق الا اثنى عشر
فكان في الخطبة ولعلهم عادوا لحضر الاركان والصلاة